

المصدر: الشرق الأوسط

التاريخ: ٥ يونيو ١٩٩٩

296 ألف لاجئ من أصل 1.5 مليون يعيشون في المخيمات و«الأونروا» تعاني من عجز ضخيم في موازنتها

مدير دائرة الشؤون الفلسطينية الأردنية: لا أبعاد سياسية وراء تحسين الأوضاع السكنية للاجئين

عمان: «الشرق الأوسط»

أكد الأردن تمسكه بحق اللاجئين في العودة أو التعويض، مبيناً أن حل قضيتهم يستند إلى الشرعية الدولية ممثلة بالقرار رقم 194 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 1948 وقراري مجلس الأمن رقم 242 عام 1967 و338 عام 1973.

وقال مدير عام دائرة الشؤون الفلسطينية التابعة لرئاسة الوزراء الدكتور ابراهيم بدران إن الأردن يرفض إنهاء خدمات «الأونروا» قبل التوصل إلى حل لقضية اللاجئين ويطالب المجتمع الدولي بتقديم التبرعات السخية للاونروا لسد العجز في موازنتها من جهة وتمكينها من تقديم خدمات الصحة والتربية والتعليم والشؤون الاجتماعية للاجئين وخاصة من سكان المخيمات.

وأضاف أن عدد سكان المخيمات في الأردن 296 ألف نسمة من أصل مليون و487 ألف 497 لاجئاً يعيشون في الأردن، مبيناً تزايد أعداد اللاجئين في المخيمات بنسبة كبيرة في الوقت الذي أخذت فيه المخيمات تضيق بسكانها في ضوء مساحتها المحددة وعدم السماح بالبناء العمودي فيها. وفي ما يلي نص المقابلة:

● ما هي أوضاع مخيمات اللاجئين وعدد سكانها بالنسبة لعدد اللاجئين في الأردن؟
- في الأردن 13 مخيماً للاجئين الفلسطينيين تتركز في منطقتي الشمال والوسط حيث يوجد اللاجئون بأعداد كبيرة وهذه المخيمات هي: مخيم الوحدات، مخيم الحسين، مخيم حي الأمير حسن وهي في محافظة العاصمة، ومخيم

الطالبية، مخيم مادبا في محافظة مادبا، ومخيم حطين، مخيم الزرقاء، مخيم السخنة في محافظة الزرقاء، ومخيم البقعة في محافظة البلقاء، ومخيم سوف، مخيم جرش في محافظة جرش، ومخيم اربد ومخيم عزمي المفتي في محافظة اربد. ويبلغ عدد سكان هذه المخيمات وفق آخر احصاء اجري في الحادي والثلاثين من شهر ديسمبر (كانون الاول) عام 1998 نحو 296 الف نسمة من اصل مليون و487 الفاً و497 لاجئاً من المسجلين لدى «الأونروا» يعيشون في الأردن أي نسبة عدد سكان المخيمات إلى عدد اللاجئين تساوي 3,18 في المائة.

● ما هي ابعاد حزمة الامان الاجتماعي التي بدئ بتنفيذها في مخيمات اللاجئين في الأردن؟
- جاءت حزمة الامان الاجتماعي في الأردن بشكل عام لتطوير المناطق الفقيرة وخاصة ذات الكثافة السكانية العالية وتوفير خدمات البنية الأساسية في هذه المناطق لا سيما شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي والطرق والدخلات والارصفة والخدمات الصحية والبيئية.

● لا توجد اهداف سياسية على الاطلاق وراء تنفيذ مشاريع البنية الأساسية في المخيمات وليست لهذه المشاريع علاقة من قريب او بعيد بما يقال عن مشاريع لتوطين اللاجئين. وقضية اللاجئين هي إحدى القضايا المدرجة على جدول أعمال المفاوضات النهائية بين الفلسطينيين وإسرائيل ولم تبحث هذه القضايا حتى الآن الأمر الذي ينفي وجود علاقة بين مشاريع حزمة الامان الاجتماعي الخاصة بتطوير المخيمات وبين الحلول المقترحة لمشكلة اللاجئين. إن مشاريع تطوير المخيمات خطة اردنية تهدف إلى تطوير المناطق الفقيرة ذات الكثافة السكانية العالية وتزويدها بالخدمات والمرافق الضرورية ومخيمات

● ما هي ابعاد حزمة الامان الاجتماعي التي بدئ بتنفيذها في مخيمات اللاجئين في الأردن؟

● ما هي ابعاد حزمة الامان الاجتماعي التي بدئ بتنفيذها في مخيمات اللاجئين في الأردن؟

● ما هي ابعاد حزمة الامان الاجتماعي التي بدئ بتنفيذها في مخيمات اللاجئين في الأردن؟

● ما هي ابعاد حزمة الامان الاجتماعي التي بدئ بتنفيذها في مخيمات اللاجئين في الأردن؟

والمؤسسات الحكومية الاخرى ملزمة بايصال كافة الخدمات الى الطوابق الجديدة التي يتم بناؤها مهما كان عددها.

● ما هو مستقبل المخيمات وسكانها بعد حل قضية اللاجئين؟

- قضية اللاجئين قضية سياسية ذات ابعاد اجتماعية واقتصادية وانسانية والمجتمع

الدولي بأسره مسؤول عن ايجاد حل لهذه القضية الا ان هذا الحل رهن بالمفاوضات بين الفلسطينيين واسرائيل في اطار مفاوضات المرحلة النهائية التي تضم قضايا القدس والامن والمستوطنات والحدود بالإضافة الى قضية اللاجئين، والاردن يرفض اي حل لهذه القضية لا يستند الى قرارات الشرعية الدولية وفي مقدمتها القرار رقم 194 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1948 الذي يقضي بعودة اللاجئين الى ديارهم وتعويض من لا يرغب منهم في العودة، وهناك قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 عام 1967 والقرار رقم 338 الصادر عن مجلس الأمن عام 1973.

كما يرفض الاردن انهاء اعمال «الاونروا» ووقف خدماتها قبل التوصل الى حل عادل لقضية اللاجئين.

وما يحدث في مخيم الحسين من هدم للمنازل يأتي في اطار المشاريع التي تنفذها أمانة عمان لغايات تطوير وتحديث العاصمة وليست تابعة للمشاريع التي تنفذها دائرة الشؤون الفلسطينية.

● ما هو دور الحكومة الاردنية في توفير الخدمات لسكان المخيمات في الوقت الذي تتبع فيه هذه المخيمات لوكالة غوث اللاجئين (الاونروا)؟

- ان مسؤولية تقديم الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية والاعاشة للاجئين منوطة بالاونروا التي انشأتها الامم المتحدة عام 1950 لتشغيل

واغاثة اللاجئين الفلسطينيين باعتبار المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية هذه القضية باعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والانسانية، الا ان الاونروا عانت من عجز كبير في موازنتها في الاعوام الاخيرة بسبب نقص التبرعات التي تقدمها الدول المانحة مما انعكس ذلك سلبيا على سكان المخيمات حيث خفضت الاونروا خدماتها في ضوء العجز في موازنتها، ورغم تبعية هذه المخيمات لـ«الاونروا» الا ان الحكومة الاردنية تعتبر مسؤولة عن اللاجئين المقيمين فيها باعتبارهم مواطنين اردنيين، الامر الذي يجعلها تقدم بعض الخدمات لهذه المخيمات. وتنفق الحكومة الاردنية نحو 350 مليون دولار سنويا على المخيمات على شكل مشاريع وخدمات ومبالغ تقدم للجان تحسين هذه المخيمات في الوقت

الذي تطالب فيه المجتمع الدولي بزيادة مساهماته في مجال سد العجز في موازنة الاونروا وتقديم الخدمات للاجئين من سكان المخيمات فالاردن والحالة هذه دولة مضيضة ومانحة للاجئين في آن واحد.

● عدد سكان المخيمات في تزايد مستمر ومساحة المخيمات محدودة فكيف يمكن استيعاب الزيادة الكبيرة في اعداد اللاجئين؟

- دائرة الشؤون الفلسطينية تسمح بالتوسع العمودي في البناء لاستيعاب الزيادة في اعداد اللاجئين، والاجهزة

اللاجئين تعتبر في مقدمة المناطق الفقيرة ذات الكثافة السكانية العالية التي تتطلب تنفيذ مثل هذه المشاريع قبل غيرها من المناطق علاوة على وجود مناطق اخرى فقيرة بحاجة ماسة الى التطوير في الشمال والشرق والجنوب بحيث يبلغ عدد المناطق الفقيرة التي يراد تطويرها 300 منطقة من بينها 13 مخيما للاجئين الفلسطينيين.

● ماذا عن اولويات هذه المشاريع والمبالغ المخصصة لها؟

- مشاريع تطوير مخيمات اللاجئين تنفذ على مرحلتين وعلى مدى 10 سنوات اعتبارا من مطلع العام الحالي. وتبلغ الكلفة الاجمالية لهذه المشاريع 173 مليون دينار (نحو 250 مليون دولار) في حين ان كلفة المرحلة الاولى تبلغ 44 مليون دينار (63 مليون دولار) تنفذ حتى عام 2001، واولويات هذه المشاريع تقوم على شبكات الصرف الصحي وشبكات المياه والكهرباء والطرق والدخلات وخدمات النظافة والمحافظة على البيئة.

● التعويضات التي تم تقديمها للعائلات التي هدمت منازلها في بعض المخيمات في اطار مشاريع التطوير والتحديث لم تكن كافية لاستئجار منازل لهذه العائلات لمدة عام واحد فقط، الامر الذي يضعها في مشكلة حقيقية... ألا توجد بدائل اخرى لهدم المنازل مثل تخصيص قطع اراض اخرى لمن هدمت منازلهم او زيادة مبالغ التعويضات التي خصصت لهم؟

- ان مشاريع تطوير المخيمات التي تنفذها الحكومة الاردنية عن طريق دائرة الشؤون الفلسطينية لا تتضمن هدم اية منازل في مخيمات اللاجئين ولم يتم حتى الان هدم اي منزل في

المخيمات في اطار هذه المشاريع لان مشاريع تطوير المخيمات تكاد تنحصر في تمديد شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء وتعبيد الطرق والدخلات والارصفة. ولا تتضمن هذه المشاريع على الاطلاق هدم منازل في المخيمات لغايات شق الطرق العريضة واقامة الارصفة الواسعة عليها.



سيدة فلسطينية بالزي التقليدي تسير قبالة دكان متواضع في احد المخيمات في الاردن